

Distr.: General  
15 February 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة السادسة

#### محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بونيفاس (نائب الرئيس) . . . . . (بيرو)

#### المحتويات

البند ٧٨ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي  
ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:

Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

12-56661X (A)



يؤديه القانون الدولي كإطار معياري لتصرفات الدول. وأضافت أن صلة البرنامج ستزداد وثاقة بقضايا تدعيم التقدم الإنساني وتحسين الحوكمة. ورحبت باسم وفدها بمنح ١٩ زمالة في إطار برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في عام ٢٠١٢، وقالت إنه يتطلع إلى زيادة قدرة شعبة التدوين حتى تستطيع منح ٢٠ زمالة في إطار الميزانية العادية في عام ٢٠١٣، حسب المخطط له. وأعربت عن سعادة وفدها لاستضافة تايلند للدورة الدراسية الإقليمية للمحامين من البلدان النامية، التي ستُعقد فيها في وقت قريب. وتمنت أن يكون بالمستطاع عقد جميع الدورات الدراسية الإقليمية بما فيها الدورة الخاصة بمنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سياق عام ٢٠١٣.

٤ - واحتتمت قائمة إنها تقدر الخطوات الرامية إلى تحقيق الاقتصاد في التكاليف لكفالة استمرارية الأنشطة التي يُضطلع بها في إطار البرنامج، وترحب بالتبرعات التي قُدمت إليه في عام ٢٠١٢. ومع ذلك فأنها تشعر بقلق إزاء أزمة الميزانية التي يواجهها البرنامج ككل وتؤيد من ثم فكرة زيادة التمويل المتاحة له بما يضمن استمرار فعاليته وتطوره في المستقبل.

٥ - السيد كوالسكي (البرتغال): قال إن الحقبة المعاصرة الآخذة في التعولم تشهد نمواً لا ينقطع في الحاجة إلى الوصول إلى مصادر القانون الدولي، وإن برنامج المساعدة يقدم إسهاماً حاسماً في هذا الخصوص. وأشار خاصة إلى برنامج الزمالات وقال إنه يلعب دوراً رئيسياً في توفير التدريب للممارسين في جميع أنحاء العالم، وعلى الأخص في البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الناشئة. وأضاف أن تدريس ودراسة المسائل الجوهرية في القانون الدولي تسهم بشكل كبير في إزالة العقبات التي تقف بوجه السلام والأمن الدوليين.

٦ - وأشاد باسم وفده بالعمل الجيد الذي تؤديه شعبة التدوين وشجعها على مواصلة النظر في بدائل لتنشيط

في غياب السيد سيرغييف (أوكرانيا)، تولى نائب الرئيس، السيد بونيفاس (بيرو) رئاسة اللجنة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

**البند ٧٨ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (تابع) (A/67/518)**

١ - السيد لاسيندي (نيجيريا): قال إن عضوية نيجيريا في اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، تشعر حكومته بالسعادة حيث برهن البرنامج بشكل متزايد منذ إنشائه في عام ١٩٦٥ على قيمته الكبيرة لطلاب وممارسي القانون الدولي في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان النامية، كبده. وأشار إلى تقرير الأمين العام عن البرنامج (A/67/518)، وقال إنه يفيد المجتمع الدولي في المساعي الرامية إلى إرساء إطار قانوني مناسب لتعزيز العلاقات الودية بين الدول وهي حجر الأساس للسلام والأمن على الصعيد العالمي.

٢ - وحث وفده الدول الأخرى على دعم فكرة زيادة التمويل المتاحة للبرنامج في إطار الميزانية العادية، وأن تدعم أيضاً فكرة استخدام الإيرادات المتأتية من بيع المنشورات القانونية التي تعدها شعبة التدوين في تمويل أنشطة الشعبة في إطار برنامج المساعدة. ولفت الانتباه إلى الأهمية التي تكتسيها مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية في مجال القانون الدولي، التي تمس حاجتها إلى الدعم من أجل المحافظة على مقومات بقائها.

٣ - السيدة مارياني (ماليزيا): قالت إنه من غير المستغرب أن يكتسب برنامج الأمم المتحدة للمساعدة هذه الشعبية والأهمية في كافة أنحاء العالم، بالنظر إلى الدور الذي

النظام القانون الدولي وانتفع به عدد كبير من المجموعات المستهدفة؛ وأسهم المشروع أيضاً إسهاماً كبيراً في الجهود التي تبذلها الحكومة للوفاء بالتزاماتها الدولية وفي تدعيم سيادة القانون. وأضاف أنه جرى تحقيقاً لذلك وضع مخطط عام للقطاع القانوني سيأخذ في اعتباره على النحو الواجب محصلة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون الذي عقدته الأمم المتحدة مؤخراً. وأنهى بقوله إن حكومته تتطلع قُدماً إلى زيادة ما تحصل عليه من الدعم من شركائها الإنمائيين في سبيل تنفيذ هذا المخطط العام.

١٠ - السيد لي لينلين (الصين): قال إن تعزيز سيادة القانون واحد من المهام الرئيسية للأمم المتحدة وإن المساعدة التي تقدمها في مجال تدريس القانون الدولي ودراسته وزيادة نشره أداة أساسية في تحقيق هذه الغاية. وأضاف أن برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والدورات الدراسية التدريبية التي تُعقد على الصعيد الإقليمي، والمكتبة السمعية البصرية الدائمة التطور، تؤدي دورها حسب الأصول في بناء الطاقات في هذا الميدان. وأكد أن الصين تواصل دعم هذا العمل وأنها قررت أن تهب برنامج المساعدة مبلغ ٣٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة على أمل أن يؤدي ذلك إلى تعزيز فعاليته.

١١ - السيدة ماك كويد (أيرلندا): قالت إن برنامج المساعدة يقدم إسهاماً حقيقياً في دعم سيادة القانون ومن ثم، تعزيز السلم والأمن الدوليين، وإن مكتب الشؤون القانونية يستحق الثناء على عمله. ورحبت باسم وفدها بالدورات الدراسية الإقليمية المزمعة في مجال القانون الدولي ولاحظت الجهود التي تُبذل من أجل عقدها وإنجاز برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي بأسلوب يحرص على فعالية التكاليف. وأضافت أن وفدها يعلق أيضاً أهمية كبيرة على المكتبة السمعية البصرية في مجال القانون الدولي ويتمنى توسيع نطاقها في عام ٢٠١٣. واختتمت بقولها إن أيرلندا

برنامجها للدورات الدراسية الإقليمية بما في ذلك عن طريق تحديد الأماكن المناسبة لعقد هذه الدورات الدراسية بصورة دورية. وسلّم بالأهمية التي تكتسيها مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية في مجال القانون الدولي كأداة لدراسة القانون الدولي ونشره، وشجع قسم المعاهدات على مواصلة تقديم المساعدة التقنية في مسائل تسجيل المعاهدات وممارسات الإيداع لدى الأمين العام والأحكام الختامية.

٧ - واختتم بقوله إن البرتغال بوصفها عضواً في اللجنة الاستشارية لبرنامج المساعدة تعيد التأكيد على التزامها بدعم البرنامج وتسعى في الوقت ذاته إلى التأكيد على إشماله قدرأ أكبر من أسباب الاستقرار؛ واعتبر أن زيادة التمويل في الميزانية العادية سيكون خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

٨ - السيد سينغسورينها (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن برنامج المساعدة حقق إسهامات ملموسة في السنوات الأخيرة في بناء القدرات الوطنية في مجال القانون الدولي. وأبرز أهمية برنامج الزمالات لجميع البلدان ولا سيما البلدان النامية كأداة لتوفير تدريب مكثف ممتاز في الجوانب الجوهرية للقانون الدولي، على نحو ما تسهم به الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، ومنها الدورة الدراسية التي ستُعقد في غضون فترة قصيرة في تايلند. وأعرب عن أمله في أن يُنظر حسب الأصول في أسماء المرشحين المتقدمين من بلده للالتحاق بالدورات الدراسية التي تجري في إطار البرنامج.

٩ - ومضى يقول إن حكومته تعطي أولوية لتدريس القانون الدولي الذي يعتبر مادة إلزامية في عدد من المؤسسات الوطنية، ويُتاح أيضاً تعلّم القانون الدولي في تايلند في شكل تدريب اختياري قصير الأجل. وأضاف أن وزارة الخارجية تقوم بدعم من شركاء التنمية بتنفيذ المشروع اللاوي للقانون الدولي الذي صُمم لتعزيز مشاركة بلده في

النامية و يتيح للشباب من خلال ما ينشره من المواد القانونية فرصة اكتساب خبرات أكبر في مجال القانون الدولي ويسهم في زيادة قيامهم بدور فاعل في هذا المجال. وأضافت أن الوسائل السياسية وحدها لا تستطيع أن تضمن تفهم القانون الدولي، وأن ثمة حاجة لتدريب كافٍ ونشر للمعلومات باعتبار أن ذلك يمثل جزءاً حاسماً في هذه العملية. وانتقلت إلى نقطة أخرى فقالت إن محفل شباب شرق أفريقيا، عقد في إريتريا في تموز/يوليه ٢٠١٢ دورة حول موضوع المواطنة الفعالة للشباب من أجل تحويل الصراعات وتحقيق الاندماج الإقليمي، ورأت أن هذا الاجتماع يعطي نموذجاً بارزاً لأهمية هذه النوعية من الأنشطة في تعزيز سيادة القانون، وعلى الأخص من خلال تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وعلاوة على ذلك، رأت أنه لن يمكن الإيفاء بالطلب المتزايد على التدريب في مجال القانون الدولي عن طريق الدورات الدراسية التقليدية وحدها، ولهذا السبب يقدر وفدها بشكل بالغ وجود مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية في مجال القانون الدولي التي تمثل أداة نافعة في زيادة الفهم لدور الأمم المتحدة في هذا الميدان.

١٥ - وقالت إن حكومتها ترى أنه، في ضوء التعقد المتزايد الذي باتت تتسم به القضايا المشمولة بالقانون الدولي، وما نجم عن ذلك من حاجة إلى زيادة عدد المؤهلين في هذا المجال، بات من الضروري أن تتلقى أنشطة برنامج المساعدة، ولا سيما الأنشطة التي تفيدها منها بصفة خاصة البلدان النامية، الدعم من الدول الأعضاء ومن جميع المؤسسات المعنية، وأن يستمر انعقاد الدورات الدراسية الإقليمية في إطار البرنامج بشكل دوري. وقالت إن إريتريا تحبذ إنشاء آلية تمويل مستدامة للبرنامج.

١٦ - السيدة توبف - مازة (إسرائيل): قالت إن إطلاع قاعدة أوسع من المعنيين وزيادة إلمامهم بالقانون الدولي عنصر أساسي في تهيئة ثقافة السلام والتسامح، ومن هنا فإن

قدمت في الماضي تبرعاً متواضعاً لبرنامج المساعدة وإنها ستكرر في السنة الحالية تقديم مثل هذا التبرع، وحثت الدول الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه.

١٢ - السيدة نيومنيثام (تايلند): شاركت الوفود الأخرى في الإشادة بالأنشطة التي يضطلع بها مكتب الشؤون القانونية في إطار برنامج المساعدة. وقالت إن شعبة التدوين ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية على وجه الخصوص تؤديان دوراً مفيداً في تعزيز البحث والدرس في مجال القانون الدولي من خلال ما تصدراه من منشورات وسواها من الموارد، بما في ذلك زيادة سبل الوصول إلى المحفوظات. وقالت إن تايلند تعرب عن العرفان للدعم الذي يقدمه برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي للمرشحين المؤهلين من البلدان النامية. وأشارت أيضاً إلى أهمية الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي من حيث أنها تمكّن المسؤولين والأكاديميين في هذه البلدان من تلقي التدريب رفيع المستوى في هذا الميدان.

١٣ - ومضت تقول إن بلدها لا يزال على التزامه بدعم برنامج المساعدة، ليس فقط من خلال الاشتراكات المباشرة في الميزانية العادية للمنظمة، بل أيضاً عن طريق استضافة حلقات العمل والدورات الدراسية وأهمها الدورة الدراسية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في مجال القانون الدولي، الذي ستشارك تايلند في استضافتها للمرة الثالثة. واختتمت بالقول إنه يقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية التنبيه باستمرار إلى الاحتياجات المالية للبرنامج والتبرع له وفقاً لذلك.

١٤ - السيدة ولديوهانس (إريتريا): استهلّت بالقول إن برنامج المساعدة يقوم بدور أساسي في ميدان القانون الدولي، لأنه يعزز السلم والأمن الدوليين ويوطد العلاقات الودية فيما بين الدول. وقالت إن البرنامج ينطوي على أهمية خاصة للمسؤولين الحكوميين والمحامين والطلاب في البلدان

الأعضاء على المساهمة في دعم هذه المبادرة التي تستحق كل الثناء. ويرحب وفدها أيضاً باستمرار توزيع المطبوعات القانونية للأمم المتحدة على المؤسسات الموجودة في البلدان النامية.

١٩ - واختتمت بإعلان تعهد حكومتها دعم برنامج المساعدة، وحثت الدول الأعضاء على التفكير في سبل مبتكرة لدعم أنشطة البرنامج، بما في ذلك إمكانية العمل بنظام الأنصبة المقررة للدول الأعضاء.

٢٠ - السيد أربوغاست (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حكومته سُررت بانضمامها إلى عضوية اللجنة الاستشارية لبرنامج المساعدة، الذي يقدم مساهمة كبيرة في تعليم الطلاب والممارسين في جميع أنحاء العالم في مجال القانون الدولي. وأكد أن هذه المعارف تزيد توطيد سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وتزود الأجيال الجديدة من المحامين والقضاة والدبلوماسيين بفهم أعمق للأدوات المعقدة التي تحكم عالم سمته الترابط. وأعرب عن تقديره للطرق الخلاقة التي استطاعت بها شعبة التدوين أن تحافظ على استمرار برامج مهمة بالرغم من محدودية الموارد.

٢١ - وتمنى أن تسهم الممارسة المتعلقة بسيادة القانون في تهيئة فرص جديدة لتوفير الدعم بالموارد الملائمة للدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، وللمكتبة السمعية البصرية والأنشطة الأخرى لبرنامج المساعدة.

٢٢ - السيد علي (السودان): قال إن وفده يشيد بالجهود المبذولة من جانب مكتب الشؤون القانونية في تعزيز برنامج المساعدة بالرغم من محدودية موارده. ورحب بتقرير الأمين العام عن هذا البرنامج (A/67/518)، كما أعرب عن سعادته كون السودان عضواً في اللجنة الاستشارية للبرنامج. وامتدح الاتحاد الأفريقي لما يقدمه من عون لدعم برنامج المساعدة في أفريقيا، وأشاد أيضاً بحكومة إريتريا لاستضافتها الدورة

الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي تمثل أداة فعالة وكفؤة في نشر هذا الموضوع، وعلى الأخص في البلدان النامية. وقالت إن حكومتها تتمنى أن يجري إتاحة هذه الدورات الدراسية بتواتر أكبر، وأعربت عن استعدادها تحقيقاً لهذه الغاية المساعدة في توفير التدريب والعلماء. وأضافت أنها تدعم أيضاً توسيع نطاق المكتبة السمعية البصرية في مجال القانون الدولي وأن حكومتها قدمت في عام ٢٠١٢ تبرعاً آخر قيمته ٥ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة للصندوق الاستئماني لبرنامج المساعدة وخصيصاً من أجل المكتبة السمعية البصرية.

١٧ - السيدة ستينكامب (جنوب أفريقيا): قالت إن برنامج المساعدة يتضمن عناصر قيّمة عدة وينبغي أن يلقى الدعم على نطاق واسع بوصفه أداة مهمة لتعزيز سيادة القانون. وأعربت عن ترحيبها بمنح المرشحين المؤهلين من البلدان النامية زمالات للمشاركة في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، وترحيبها أيضاً بمشاركتهم في الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، لعام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٣. كما أشادت بقرار الإذن للأمين العام بمنح زمالة واحدة كحد أدنى في عام ٢٠١٢ وزمالة أخرى في عام ٢٠١٣ في إطار جائزة زمالة هاميلتون - شيرلي - أميراشينغ التذكارية في مجال قانون البحار. وتمنت أن تكون التبرعات المقدمة لهذا الصندوق كافية لتمكين الأمين العام من منح عدد أكبر من الزمالات في المستقبل. وأشادت بالجهود المستمرة التي تبذلها شعبة التدوين في المساهمة في توعية الطلاب والممارسين بالقانون الدولي في كافة أنحاء العالم.

١٨ - وأردفت تقول إن المكتبة السمعية البصرية في مجال القانون الدولي تمثل إسهاماً رئيسياً في تدريس القانون الدولي ونشره، وإنها تتيح فرصة أمام الجميع، ولا سيما متعلمي وممارسي القانون الدولي في البلدان النامية، من أجل الاستفادة من معارف ثقات الخبراء. ولذلك فأنها تحت الدول

في النصف الثاني من القرن العشرين وصاحبت إنشاء وتطور منظومة الأمم المتحدة تحتاج أيضاً إلى التعامل معها بأسلوب متوازن.

٢٧ - وقالت إن العمل الذي يقوم به قسم المعاهدات في مكتب الشؤون القانونية من أجل تقديم المساعدة في المشاركة في المعاهدات المتعددة الأطراف وتسجيل المعاهدات لدى الأمين العام وممارسات الوديع، تنطوي كلها على قيمة عالية. وأنه من الأهمية أيضاً النظر في إيجاد بدائل ممكنة أخرى لزيادة الدعم المالي لبرنامج المساعدة إضافة إلى ما يقدم إليه من تبرعات.

٢٨ - السيدة غاسو (غانا): قالت إن شعبة التدوين تتفاني في أداء مسؤوليتها فيما يتعلق ببرنامج المساعدة على الرغم من القيود المالية. إلا أنه يتعين على الدول الأعضاء أن توفر التمويل الكافي للبرنامج في إطار الميزانية العادية على سبيل الأولوية، ولا سيما في ضوء قيام اتفاق عام على أن التبرعات رغم كونها محل ترحيب، لا تمنع أن يكون أفضل الحلول لمشكلة التمويل هو الحصول على اعتماد في الميزانية العادية لأنشطة برنامج المساعدة.

٢٩ - وقالت إن حكومتها، جرياً على ما اعتادته في الماضي، قدمت تبرعاً متواضعاً آخر قيمته ١ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة للصندوق الاستئماني للبرنامج في عام ٢٠١٢.

٣٠ - السيد سوكو (تزانيا): قال إن حكومته ترحب بالتقدم الذي أحرزه برنامج المساعدة، على النحو الذي يظهر في تقرير الأمين العام (A/67/518). وقال إن وفده يلاحظ بارتياح أنه جرى تنظيم دورة دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي في أديس أبابا في عام ٢٠١٢ للمحامين الناطقين بالفرنسية في أفريقيا. ورحب باسم حكومته بالعرض الذي قدمته حكومة إثيوبيا لاستضافة حلقة دراسية

الدراسية الإقليمية لأفريقيا في مجال القانون الدولي لعام ٢٠١٢.

٢٣ - ومضى يقول إن حكومته ترحب بالإعلان عن عقد دورة دراسية إقليمية أخرى في أفريقيا في عام ٢٠١٣، ودعا إلى زيادة نشر المطبوعات والمجلات التي يصدرها البرنامج وأن يتيحها بتكلفة ميسورة، فضلاً عن زيادة دعم وتطوير المكتبة السمعية البصرية والدورات الدراسية الإقليمية وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي.

٢٤ - وأعاد التأكيد على ضرورة أن تتحمل الأمم المتحدة جزءاً من تكلفة برنامج أثبت نجاحه، ولا سيما في ضوء رغبة أغلبية الدول الأعضاء في استمراره.

٢٥ - السيدة تاراتوخينا (الاتحاد الروسي): أثنت على الجهود التي يبذلها مكتب الشؤون القانونية للسهر على برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في أكاديمية لاهاي للقانون الدولي؛ وجهوده في تنظيم دورات دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي، ونشر مواد قانونية رفيعة المستوى تنطوي على قيمة كبيرة للأجهزة الحكومية والمجتمعات الأكاديمية. وأشارت بوجه خاص إلى سلسلة المواد التي نُشرت في موضوع مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، والتي رأت فيها أشمل تجميع لقرارات المحاكم المختلفة التي أحالت إلى المواد المتعلقة بمسؤولية الدولة المعتمدة في لجنة القانون الدولي.

٢٦ - ومضت تقول إن دراسة المواد التمهيدية المرتبطة بمختلف المعاهدات الدولية ومنهجتها ينبغي أن يتواصل كجزء من عملية توسيع نطاق المكتبة السمعية البصرية في مجال القانون الدولي. ومن المهم أيضاً دعم إنشاء نظام محفوظات للمواد التاريخية السمعية البصرية وسجلات المحاضرات التي قدمها ثقات الخبراء في مجال القانون الدولي. ورأت أن الأحداث التاريخية ولا سيما الأحداث التي وقعت

أخرى من هذا القبيل في عام ٢٠١٣، وأعرب أيضاً عن تقديره للاتحاد الأفريقي والدول الأخرى التي قدمت تبرعات من أجل تسهيل عملية تنفيذ برنامج المساعدة في أفريقيا.

٣١ - وأضاف أن حكومته ترحب بإنشاء المعهد الأفريقي للقانون الدولي من أجل زيادة تدريس القانون الدولي وتطويره في هذه القارة، ودعا إلى قيام شراكة أقوى مع شعبة التدوين من أجل تحقيق هذه الغاية.

٣٢ - واختتم بقوله إن حكومته تدعو الدول الأعضاء إلى معاودة النظر في مسألة تمويل برنامج المساعدة، بما في ذلك النظر في إمكانية تمويله من خلال الميزانية العادية، وأنها تقف على أهبة الاستعداد لبذل كل جهد ممكن يهدف إلى تعزيز نوعية البرنامج وتوسيع المجال الذي يصل إليه.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/١٠